

افتتاحية



adilpress@hotmail.fr
عادل العربي

بيع أراضي فلاحية بثمن الباطا في مكناس وتعويض الفلاحين بـ 20 درهم عن شجر الزيتون

منذ 3 يونيو من 2008 لازال ذواا الحقوق بقبيلة الدخيسة "أولاد عبد الله" يخوضون اعتصامهم المفتوح فوق أراضيهم المفوتة إلى مؤسسة "العمران" منذ 2003. ولعل ذوي الحقوق بهذه القبيلة جد مستأوون لكل هاته الأشكال العشوائية على مستوى التفويتات المتكررة، وكذا طريقة تعامل الجهات المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر مع المتضررين. إن هاته المأساة الوطنية والمحلية تطرح أكثر من علامة استفهام حول مدى استهتار بعض المسؤولين بأبسط حقوق المواطن و ضمان كرامته.

فإذا كانت الدولة تسعى إلى عدم التهميش في سياستها، وعدم سن سياسة إغناء غني وإفقار فقير، فإن قدر قبيلة الدخيسة هو التفجير و التهميش، وإذا كانت هذه القضية أخذت أبعادا كثيرة وطنيا بحكم المدة التي طالت و بحكم عدد المنابر الإعلامية التي تطرقت للمعضلة، فإنه لا يسعنا إلا أن نذكر و نكرر فالشيء إذا كرر قرر.

ليس تفويت 150 هكتار مقابل 7,50 درهم لـ م في عقدة كراء مدتها 30 سنة لصالح مؤسسة لأفراج تفقيرا و مهزلة.

ليس تفويت 145 هكتار بـ 25 درهم لـ المؤسسة الجهوية للبناء و التجهيز سابقا لا صلة لها بالتنمية و النهوض.

و جاءت الكارثة سنة 2003 بتفويت 238 هكتار بـ 25 درهم لـ و هذه هي بيت القصيد إن صح التعبير أو النقطة التي أفاضت كاس ذوي الحقوق المملوء عن آخره برزمانة تفويتات غير قانونية، و إن كانت الجهات المعنية ترى العكس.

و إذا ظل ذوي الحقوق صامتين مدة سنوات و لم يتحركوا مطالبين برد الاعتبار إليهم و إلى ابنائهم من الأجيال الصاعدة في هذا الجزء من وطننا الحبيب، فإنهم اليوم لا محالة مجبرين على رفع صوتهم مطالبين بإنصافهم لأن هذا التفويت غير قانوني للاعتبارات التالية:

- عدم اكتمال النصاب القانوني في التفويت

بأ نسبة للجنة الساللية.

- عدم طرح الملف على مجلس جماعة

- عدم الأخذ بعين الاعتبار الصبغة الخاصة التي يمنحها الظهير الشريف للأرض. و إذا لم يختلف اثنان كون هذه الظاهرة الجديدة / القديمة تحتاج إلى قوانين صارمة لحماية المال العام من العبث، و حماية المواطنين من ضياع حقوقهم و الوقوف الفعلي و الواقعي للتصدي لمافيات العقارات بالمغرب، فإن الظاهرة في اعتقادي الشخصي صارت ترمومترا حقيقيا لقياس درجة المواطنة بين الغاضب و المغتصب، و ارتباطا بالموضوع و من أجل التوضيح أكثر، فروح الوطنية مرتبطة بكل شبر من ربوعنا الغالي، فصون مصالح كل دائرة أو كل جماعة هي من باب المسؤوليات الوطنية، و هنا استحضرت ما قاله الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله تراه في مناظرة الجماعات المحلية بالبيضاء لسنة 1992، إذا لم تتحقق الديمقراطية على مستوى الدوائر فلا ترجى ديموقراطية على المستوى الوطني و لهذا فإن العائق الذي يحول دون تنمية حقيقية موجود

الدخيسة للرفض أو القبول و طبعا باكتمال النصاب.

- عدم قانونية تحديد ثمن العقار، لانعدام أخذ ارتقاء الحيز الترابي بعين الاعتبار لأن الأرض قطعت أشواط مهمة كانت في إطار PDAR التصميم القروي. ثم ارتقت إلى ما يسمى ب Plan de Zonage ثم ارتقت إلى ما يسمى ب PA تصميم الهيئة.

- عدم قانونية تحفيظ الأرض المتنازع عليها لأن ذوي الحقوق لم يتسلموا بمستحقاتهم.

- عدم الأخذ بعين الاعتبار ما يسمى الهاجس الأمني بالنسبة للسلطات بمكناس، لأن مقارنة الدولة في سياسة التعمير هو القضاء على دور الصفيح و ما تمثله من انفلات اجتماعي و امني لكن مال أبناء ذوي الحقوق يظل مجهولا إن أوتوماتيكيا الصفيح و البطالة و الانحراف.

لم نقل هو الإقصاء المبرمج و الذي ينتج أوتوماتيكيا الصفيح و البطالة و الانحراف. - عدم تطبيق الدورية 103 لسنة 1994 الصادرة عن وزارة الداخلية و هي إلزامية.

بشكل واضح في هاته الظاهرة، بكل تجلياتها بين أطراف كثيرة و متداخلة مرورا بمجلس جماعة الدخيسة الحالي و السابق الذي لم يحرك ساكنا في الموضوع، و وقوفا عند اللجنة الساللية التي تفتقر إلى أبسط شروط العمل (و هي القراءة و الكتابة، دون ذكر الكفاءة الفكرية)، و كذا سلطات الوصاية عندما تزكي قرارات لها مفعولية محدودة على حساب إنتاج عوالم كثيرة من الإقصاء و التفجير فموضوع الدخيسة نموذج حي بآدق تفاصيله إذا ما نظرنا إلى الاختيارات اللامنظمة في هذا الاتجاه فشركة لأفراج استفادت من ما مجموعه 357 هكتار من نصيب اولاد عبد الله و اولاد رحو، و مؤسسة العمران و ليراك سابقا 380 هكتار من أخصب و أجود الأراضي فلاحيا، فسيطر الاسمنت على الزراعة و البيئة مرتين، فالتقيا ربما صدف بالدخيسة المرة الأولى عملية تحويل الأتربة إلى اسمنت، و العملية الثانية وضع الاسمنت على الأتربة (التجزئات و العمارات الزاحفة على المجال الفلاحي).

و إذا كان لابد من مسابرة الركب العمراني في علاقته بالتزايد الديموغرافي و إيجاد حلول ناجعة لإيواء المواطنين، فإنه يجب من معقولا لا أقل و لا أكثر، خصوصا عندما يفقد الفلاح كل شيء من الأرض، فما هو مصيره و كيف سيدبر أمور حياته و حياة أبنائه على المدى القريب؛ و هل حفنة من الدراهم كمستحقات - خصوصا أن القطع الفلاحية ضيقة، و يتقاسمها كثرة الورثة، و هذا حال الناس - يمكن فعل بها شيء تحت هدف كبير اسمه التنمية المستدامة، و هل تعويض شجرة زيتون بـ 20 درهم يمكن أن تنمي بها شيئا؟ ! أفلا يمكن حقا اعتبار هذه الأمور ترمومترا لقياس درجة المواطنة؟

أنه عندما تراعى المصلحة العامة بشكل دقيق فتلك هي قمة المواطنة و عندما يكون العكس فإننا على الأرجح و لا أقل لا نؤدي دورنا في تربية النشء على روح المواطنة.

مهام وكالة التنمية الفلاحية

تتمثل المهمة الرئيسية لوكالة التنمية الفلاحية، في تنفيذ برنامج المخطط المغربي الأخضر الهادف إلى تنمية الفلاحة على المدى البعيد. وفي ما يخص مهام الوكالة، إرتباطا بالدعم الأول، التي تهم تحديد و تعبئة العقار اللازم لتوسيع الدوائر الفلاحية. و تعين و تحديد المشاريع، و سلسلة الإنتاج قصد تطوير الزراعات ذات القيمة المضافة العالية. و تحديد دوائر التجميع و البحث عن المستثمرين و الفلاحين و تنفيذ و تتبع الشراكات. وفي ما يخص المهام، إرتباطا بالدعم الثاني، تتمثل في إقتراح مخططات عمل تتعلق بدعم الفلاحين الصغار. عبر تشجيع و تنفيذ مشاريع إقتصادية قابلة للاستمرار، و إستقطاب ممولين وطنيين و دوليين إضافة إلى وضع و تتبع المشاريع. و تتلخص المهام الأفقية في ضمان اليقظة في القطاع الفلاحي و إقتراح مخططات للبرمجة، و القيام بإحصائيات لتقييم المشاريع المنجزة في إطار الإستراتيجية. و يشدد وزير الفلاحة على أن تفعيل المخطط، يتطلب الفصل بين المهام المرتبطة بالسلطة العمومية، التي تشمل تنسيق عمل الحكومة، و التحليل القطاعي و تدبير الأزمات. و مراقبة استعمال الموارد و بين المهام العملية التي تشمل التاطير و الإرشاد و البحث و التكوين و إنجاز البنيات التحتية و خدمة الري.



تحت موضوع "أجراًة مخطط المغرب الأخضر" ينظم خريجي المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس جمعهم العام



يعقد خريجو المدرسة الوطنية الفلاحية بالعاصمة الإسماعيلية جمعهم العام في العشرين من شهر يونيو الجاري بمقر المدرسة، وقد إختار مكتب جمعية الخريجين موضوع "أجراًة مخطط المغرب الأخضر" عنوانا لجمعهم، و سيتم التطرق خلال لقائهم إلى مختلف البرامج المسطرة ضمن هذا المخطط بغرض تحليلها و الخروج بخلاصات و توصيات توجه إلى أصحاب القرار و الفاعلين المعنيين بتنفيذ هذا البرنامج. سواء على الصعيد الجهوي و المحلي أو الإقليمي حسب خصوصية كل منطقة فلاحية. كما يتضمن برنامج الجمع العام الذي يستمر لمدة يومين، تدخلات ممثل عن وزير الفلاحة و المدير العام لوكالة التنمية الفلاحية و المدير الجهوي لوزارة الفلاحة بمكناس تافيلالت، و مدير المدرسة، و رئيس جمعية الخريجين، كما ستقدم عروض حول المخطط الأخضر.

هام بدأ

زوروا موقعنا www.kafila.net

المتخصص في الحريات العامة وقضايا الهجرة والقنانون الدولي .
تحت إشراف الأستاذ: صبري الحومامي بهيئة مكناس، وخبير في القانون الدولي الجنائي.

14 رقم كليز مراكش

لهاتف:

06 53 16 91 27

الفاكس:

05 35 51 60 52

مصلحة الإشهار والإعلانات:

06 64 07 86 78

الإخراج الفني:

Orientpub 06 66 30 28 65

السحب: الأسبوع

المدير المسؤول:

عادل العربي

الإيداع القانوني:

2009/0064

عنوان المراسلة:

ص ب 770 الرئيسية حمربة مكناس

العنوان:

رقم 421 تجزئة السلام المدرسة الوطنية الفلاحية

مكتب مراكش:

شارع الأمير مولاي عبد الله عرصة علي أوحاماد

